

محضر اجتماع مجلس جامعة عبد المالك السعدي
المنعقد يوم 31 ماي 2022
(رئاسة الجامعة)

الحاضرون:

❖ السادة الأعضاء المعينون

- رئيس الجامعة: بوشقي المومني.
- رؤساء المؤسسات الجامعية: محمد الفقير التمسسماني، محمد أحلات، محمد عدو، توفيق السعيد، أحمد موسى، أحمد مغني، محمد خرشيش، محمد العربي كركب، عبد اللطيف مكرم، مصطفى الغاشي، محمد العمراني بوخبة، المصطفى استيتو، زهير العمراني، محمد بلال.
- عزالدين المونسي نيابة عن السيد مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين،

❖ السادة الأعضاء المنتخبون

- ممثلو الأساتذة الباحثين: عبد القادر جليل الحنكوش، محمد جبيلو، جمال الدين الستيتو المساري، محمد البشير الكبياش، مصطفى قطيح، محمد حميش، نور الدين الفقيهي، النهري حميد، جهاد جامعي، محمد الحسنواي التقال، يونس الرياني الأسعد، جواد بومعجون، محمد حيتومي، إبراهيم إمونن، أحمد الفقيري، الحسان الشهيد، محمد الزباني، رفيق العسري، سعد الرفيقي، يوسف العلمي، سهام أجدر، بوناب لبني، خالد بنعجيبة، عبد الوهاب العمراني، عبد العزيز ميمط، أحمد بندحمان، عبد الفتاح الحبال، العربي البقالي، إبراهيم البوزوضوي، ديمان فؤاد، عبد الوافي الغلبزوري.
- ممثلو الموظفين: أحمد برغص، أمنة نفيد.

- ممثلو الطلبة: محمد أزحاف

- المعتذرون عن الحضور:

عمر مورو، محمد الشنتوف، إبراهيم بنصبيح، عبد اللطيف اليونسي، امحمد احميدي، عادل الرايس، جلال بنحيون، محمد البقالي، عبد الحق خلوق، مريم بنقاسم، محمد بناني امشيطة، امحمد المرزكيوي، محمد السطي، نورة بن أحمد، محمد رضا بريطل، يونس شاطر، محمد مساوي، محمد الشرقاوي، ملا حسين، عبد الجليل وجاط، محمد الحساني زروق، هاجر الزروالي، إيديري سليمان.

❖ السادة الأعضاء المدعوين:

السيدة هند الشرقاوي الدقاقي: نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون، السيد جمال الدين بنحيون: نائب الرئيس المكلف بالشؤون الأكاديمية.

❖ المقرر: شكري بربارة الكاتب العام للجامعة.

50 عضوا حاضرا



1- عرض حول اشغال لجنة الشؤون البداغوجية ؛

2- عرض حول أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون؛

3- المصادقة على اشغال مجلس التدبير للجامعة:

-مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022.

4- مختلفات.

بدعوة من السيد رئيس جامعة عبد المالك السعدي بتطوان، انعقد يوم الثلاثاء 31 ماي 2022 ابتداء من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الثالثة والربع بعد الزوال، بمقر رئاسة جامعة عبد المالك السعدي، اجتماع لمجلس الجامعة، خصص لتدارس ومناقشة النقاط المدرجة في جدول الأعمال أعلاه.

في بداية الاجتماع، رحب السيد الرئيس بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة شاكرًا لهم حضورهم ، كما رحب السيد الرئيس كذلك برؤساء المؤسسات الجامعية والذين تم تعيينهم من طرف مجلس الحكومة المنعقد يوم الخميس 05 ماي 2022 الموافق لـ 4 شوال 1443 ويتعلق الأمر بكل من الأستاذ محمد خرشيش والذي تم تعيينه كمدير للمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة و الأستاذ عبداللطيف مكرم والذي تمت إعادة تعيينه كعميد لكلية العلوم بتطوان والأستاذ محمد العربي كركب والذي تمت إعادة تعيينه كعميد لكلية المتعددة التخصصات بالعرائش، متمنيا لهم كامل التوفيق في مهامهم الجديدة، شاكرًا في نفس الوقت الأستاذ نورالدين الشملاي على مجهوداته القيمة لتطوير مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ، مذكرا في هذا الصدد بكون رئاسة الجامعة على تواصل مع ديوان السيد الوزير من أجل تحديد تاريخ تنصيب السادة رؤساء المؤسسات والذي سترأسه السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كما هنا السيد الرئيس الجميع على المرتبة التي حصلت عليها الجامعة في التصنيف الدولي الأخير والذي يعتبر ترتيبا جد مشجع بحكم أن جامعة تدخله لأول مرة في تاريخها، ورغم ذلك فقد تحسنت على نتائج جد مهمة، حيث احتلت المرتبة الخامسة كجامعة عمومية، وهي نتيجة تتوج تضافر جهود جميع الفاعلين الجامعيين من رؤساء المؤسسات والسيدات والسادة الأساتذة الباحثين والاداريين والتقنيين وكذلك شركاء الجامعة، مطالبًا في هذا الإطار الجميع بالتجند الدائم من اجل رفع اسم الجامعة عاليا.

وفي الجانب البيداغوجي، نوه السيد الرئيس بالعمل الكبير الذي يقوم به السيدات والسادة أعضاء لجان مجلس الجامعة ومجالس المؤسسات من أجل ضمان إنهاء السنة الدراسية 2021-2022 في أحسن الظروف، مذكرا في هذا الصدد بضرورة تنويع العرض البيداغوجي بالجامعة عن طريق اقتراح مسالك جديدة تستجيب لمتطلبات وحاجيات سوق الشغل على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة واقتراح مسالك مشتركة بين المؤسسات الجامعية في إطار إحداث أقطاب للتكوين والبحث العلمي ، معتبرا أنه ليس من الضروري طلب عدد كبير من المسالك حاليا، لأن هذه السنة هي سنة انتقالية ومن المحتمل أن يتم إعادة النظر في جميع المسالك خلال الدخول الجامعي لسنة 2023.

وفي جانب دعم التأطير الإداري والتربوي بالجامعة، ذكر السيد الرئيس، الحاضرين بتوصل الجامعة بمراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تخبرها بتحويل الجامعة لما مجموعة 68 منصب مالي برسم السنة المالية 2022 موزعة على 52

منصب بيداغوجي محدث و 16 منصب إداري تم توزيعهم خلال اجتماع ندوة رؤساء المؤسسات ومجلس التدبير المنعقدين يوم الإثنين 23 ماي 2022، وفق نفس المعايير المعتمدة بالجامعات المغربية.

وفي جانب الأنشطة الطلابية نوه السيد رئيس الجامعة بالنتائج الإيجابية التي حصل عليها طلبة الجامعة في مجموعة من المسابقات والتظاهرات الوطنية والجهوية داعيا الجميع إلى الاهتمام أكثر وتشجيع طلبة الجامعة على الانخراط في الأنشطة الموازية لما لها من نتائج إيجابية على تكوين شخصية الطالب.

وفي ما يخص دعم الأنشطة والندوات العلمية، ذكر السيد الرئيس بضرورة وضع طلبات الدعم في أوقات مناسبة وألا يتم برمجة كلمة الرئيس قبل موافقة رئاسة الجامعة.

بعد ذلك، وقبل بداية مناقشة مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمال المجلس، فتح السيد الرئيس باب النقاش للسيدات والسادة أعضاء المجلس، حول مشروع محضر مجلس الجامعة المنعقد يوم الإثنين 04 أبريل 2022 برئاسة الجامعة، حيث صادق السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة على هذا المحضر بالإجماع.

وبعد ذلك انتقل المجلس إلى دراسة مختلف النقاط المدرجة في جدول أعمال المجلس، ليتدخل الأستاذ جمال الدين بنحويون من أجل تقديم عرض حول اشغال لجنة الشؤون البداغوجية.

1- عرض حول اشغال لجنة الشؤون البداغوجية:

خلال تدخله، قدم الأستاذ جمال الدين بنحويون نائب رئيس الجامعة المكلف بالشؤون البيداغوجية عرضا مفصلا حول الأشغال التي قامت بها اللجنة البيداغوجية للجامعة خلال السنة الجامعية 2021-2022، مذكرا بعدد الاجتماعات التي تمت برمجتها برسم الموسم الجامعي 2021-2022 (30 اجتماع من أكتوبر 2021 إلى غاية ماي 2022). ثم تطرق، السيد نائب الرئيس إلى مشاريع التكوينات في الدراسات الأساسية المقترحة للاعتماد خلال دورة 2022، حيث وصل عدد المشاريع التي تمت دراستها 69 مشروع للاعتماد وتجديد الاعتماد، حصل 62 مشروع على رأي إيجابي، ومؤشر عليه على مستوى المنصة الرقمية للاعتماد وتجديد الاعتماد، كما أن 07 مشاريع مسالك حصلت على رأي سلبي ولم يتم التأشير عليها على مستوى المنصة الرقمية، منوها في هذا الإطار بالمجهود الذي قام به السيدات والسادة أعضاء اللجان المتخصصة.

وفي نفس الإطار أشار السيد نائب رئيس الجامعة، إلى نسبة مشاريع مسالك التكوينات الأساسية المقترحة من طرف المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح والمعرضة للخبرة برسم دورة 2022 والتي وصل مجموعها إلى 44 مشروع، و 25 مسلك بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود. كما أشار إلى أن هناك 137 خبرة منجزة للتكوينات الأساسية المقترحة برسم دورة 2022 حسب مختلف الحقول المعرفية من طرف الخبراء. كما أشار إلى توزيع المشاريع 62 مشروع الحاصلة على رأي إيجابي فيما يخص المسالك الوطنية المصادق عليها عبر المنصة الوطنية للاعتماد وتجديد الاعتماد برسم دورة 2022 موزعة حسب المؤسسات الجامعية ونوع الدبلوم. أما بالنسبة للعمل المهم والجدي الذي قامت به لجان الخبرة مشكورين على مجهوداتهم، والذي يعتبر بمثابة أورش عمل يتم تبادل الخبرة ما بين اللجنة والحصيلة كانت في حقل العلوم والتقنيات، 10 خبراء مع 133 خبرة، وحقل الآداب والعلوم الإنسانية، 07 خبراء و 33 خبرة، وحقل العلوم القانونية والاقتصادية، 10 خبراء و 74 خبرة. مع الإشارة، إلى شكر وتنويه مبادرة كلية الطب والصيدلة، كما سبق مناقشة هذه النقطة مع اللجنة البيداغوجية، بتوسيع العرض البيداغوجي بإضافة مشروع تكوين أسامي في سلك الماستر لأول مرة في تخصص الفيسيولوجيا وفيسيولوجيا الأوبئة الطبية. كما أشار السيد نائب الرئيس إلى أن عدد المسالك المقترحة لإعادة الاعتماد وصل إلى 24 مسلكا برسم دورة 2022.

وفي ما يخص مسالك التكوين المستمر بالجامعة، ذكر السيد نائب رئيس الجامعة بأن هناك 74 مشروع مسلك للتكوين المستمر المقترحة للاعتماد برسم دورة 2022، موزعة حسب المؤسسات جامعة عبد المالك السعدي، حيث سيتم جدولتها مجموعة من دورات الخبرة على مشاريع مسالك التكوينات المستمرة. كما ذكر السيد نائب الرئيس الجهود التي قامت بها اللجنة البيداغوجية بتعيين جميع الوثائق والاطار المرجعي للتكوين المستمر بدقة كبير وسيتم تداول هذه الوثائق قريباً.

كما ذكر بتنظيم يوم دراسي للتكوين المستمر يوم 25 يونيو 2022 بكلية الطب والصيدلة، والذي سيجتمع جميع أعضاء مجلس الجامعة ولجنة الشؤون البيداغوجية ومنسقي مسالك التكوينات المستمرة بالجامعة وممثلي المحيط السوسيو اقتصادي بجهة طنجة تطوان الحسيمة.

وفي الأخير تطرق السيد نائب رئيس الجامعة للشؤون الطلابية والحياة الجامعية، وفي هذا الإطار هنا فرق الجامعة بحصولها على نتائج جد إيجابية في مجموعة من البطولات سواء المنظمة بالجامعة أو على الصعيد الوطني حيث وصل عدد الطلبة المشاركين 1035 طالب، وهذا يعد مؤشراً إيجابياً لتطور الحياة الطلابية بالجامعة. كما أشار السيد نائب رئيس الجامعة إلى المشاركة الفعالة لجامعة عبد المالك السعدي في ملتقيات التوجيه باعتبارها حملة توعوية وتحسيسية تفيد تلاميذ السنة الثانية من البكالوريا، حيث شاركت جامعتنا في 09 ملتقيات، على مستوى 06 مدن و36 مؤسسة واستفادة حوالي 20200 طالب، و56 تغطية إعلامية. وفي هذا الإطار، توجه السيد الرئيس بالشكر الجزيل الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية والسلطات على مساعدة في تسهيل عملية التوجيه للتواصل مع الطلبة في الثانويات.

وبعد ذلك تدخلت السيدة نائبة رئيس الجامعة المكلفة بالبحث العلمي والتعاون بعرض موجز حول أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون.

2- عرض حول أشغال لجنة البحث العلمي والتعاون:

خلال عرضها تطرقت السيدة نائبة الرئيس المكلفة بالبحث العلمي والتعاون إلى مختلف النقاط التي سبق للجنة البحث العلمي والتعاون أن درستها ومنها على الخصوص المهمة المجتمعاتية المنوطة بجامعة عبد المالك السعدي، باعتبارها مؤسسة مدنية تعمل كقاطرة للتنمية الشاملة للمجتمع، وإدراكاً لدورها الرئيسي في تحقيق التحديات الجديدة لبلدنا، ولا سيما البيئية والمجتمعاتية، كما أن جامعة عبد المالك السعدي تلتزم بتطبيق نهج المسؤولية المجتمعاتية حيث يتماشى هذا النهج تماماً مع رؤية نموذج التنمية الجديد كما تم تقديمه أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي يتضمن من بين ركائزه الرئيسية تعزيز رأس المال البشري وتنمية الأقاليم القادرة على الصمود ومندمج بالكامل في السياق الوطني للطاقة والانتقال البيئي لبلدنا نتيجة لذلك، وتماشياً مع رسالتها ورغبتها القوية في أن تصبح جامعة مسؤولة بيئياً؛ تتعهد جامعة عبد المالك السعدي من خلال هذه السياسة بتنفيذ عملية تشاركية في جميع فروعها الجامعية، كما تهدف إلى تعزيز التزامها المجتمعي والبيئي بشكل مستمر بهدف المساهمة بفعالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تتعهد جامعة عبد المالك السعدي بتنفيذ نهج المسؤولية المجتمعاتية المرتكز على 17 هدف من أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية وتطوير ميثاق لكل من أهداف التنمية المستدامة المحددة ومن ثم دمج القضايا البيئية وأهداف التنمية المستدامة في أنشطتها التعليمية المختلفة وتشجيع دمج التنمية المستدامة في مواضيعها ومجالات البحث العلمي والابتكار ووضع ممارسات الحكامة الرشيدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في مختلف سياسات ومبادرات الجامعة. كما ذكرت السيدة نائبة

الرئيس بتقييم هذا النهج وتحسينه باستمرار من خلال الرجوع إلى المؤشرات المجتمعية والبيئية من أجل التنفيذ الفعال لهذه السياسة، وفي هذا الإطار أنشأت الجامعة نظام حوكمة في RSU يتكون من لجنة توجيهية للمسؤولية المجتمعية لجامعة عبد الملك السعدي برئاسة السيد رئيس الجامعة واللجان التوجيهية المكونة من الأساتذة والخبراء والباحثين من جامعة عبد الملك السعدي من أجل الإدارة المثلى للموارد المالية. كما أشارت السيدة نائبة رئيس الجامعة، إلى أن جامعة عبد الملك السعدي ستسعى إلى إنشاء صندوق يتعاون مع شركائها الجهويين والوطنيين، مخصص لتمويل الإجراءات الجامعية من أجل النجاح في التزامها البيئي والمجتمعي وتحقيق الأهداف المتوقعة، مؤكدة على ضرورة وأهمية انخراط جميع المؤسسات الجامعية وعلى رأسهم رؤسائها من خلال الخلايا المحدثة لإنجاح مشروع RSU.

كما أشارت السيدة نائبة الرئيس إلى الوضعية الحالية للتقييم الذاتي لبنيات البحث بالجامعة، وكذا العمل الذي تقوم به اللجنة المحول لها جرد العتاد العلمي المتواجد بالجامعة، منوهة بالعمل الكبير الذي يقوم به أعضاء هاتين اللجنتين.

وبعد ذلك تدخل السيد رئيس الجامعة مذكرا بأن الجامعة هدفها هو اشراك جميع المؤسسات لتلاقح الأفكار لإخراج مشاريع ذات قيمة مضافة للجامعة والجهة.

وبعد ذلك تدخل السيد الكاتب العام للجامعة من أجل تقديم عرض حول تصفية المناصب المالية لسنة 2021 وتقديم مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022.

3- عرض حول تصفية المناصب المالية لسنة 2021 وتقديم مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022:

بعد ذلك، أعطيت الكلمة للسيد الكاتب العام للجامعة لتقديم عرض حول تصفية المناصب المالية لسنة 2021 وتقديم مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022.

وخلال عرضه، تطرق السيد الكاتب العام إلى جرد لعدد المناصب التي حصلت عليها الجامعة منذ سنة 2019 والتي بلغ عددها 364 منصبا، منها 109 منصبا برسم السنة المالية 2021 والتي استفادت منها الجامعة جميعها إلا منصبين الأول بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان نظرا لعدم اختيار أي مترشح ناجح من طرف اللجنة المتخصصة في المباراة، ومنصب مخصص للمدرسة الوطنية للتجارة والتسيير بالحسيمة والذي لم عرف غياب المترشحين الثلاث الذين تم انتقاؤهم، ونظرا لضيق الوقت لم تتمكن الجامعة من إعادة فتح المباراة.

كما أشار السيد الكاتب العام للجامعة إلى عدد الأساتذة والإداريين الذين سيحالفون على التقاعد برسم سنة 2022 بالجامعة والذي يقدر ب 50 أستاذ وإداري تشمل 30 أستاذ باحث و20 إداري وتقني، خصوصا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح بكلية العلوم بتطوان حيث سيغادرها 11 أستاذ و10 أطر إدارية وتقنية، وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل والمدرسة العليا للأساتذة بمرتيل اللواتي بدورهما سيعرفن مغادرة أعداد كبيرة من الأطر التربوية والإدارية والتقنية.

أما فيما يخص مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022 والتي يصل عددها إلى 68 منصب محدث 52 منصب تربوي و16 منصب إداري، فيعتمد على مجموعة من المعايير كعدد الأساتذة والإداريين المحالفين على التقاعد، نسبة التأطير البيداغوجي والإداري ومقارنته مع نسبة التأطير على الصعيد الوطني. وفي هذا الإطار، ذكر بأن هناك مجموعة من المؤسسات التي تعاني من ضعف نسبة التأطير بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمرتيل ونظيرتها بطنجة، والكلية المتعددة التخصصات

العرائش، بحيث إذا كانت نسبة التأطير التربوي على الصعيد الوطني هي أستاذ لكل 191 طالب، فبالنسبة لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية فتصل إلى أستاذ لكل 325 طالب. أما بالنسبة للتأطير الإداري، فإذا كانت نسبة التأطير على الصعيد الوطني موظف لكل 405 طالب، فبكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمرتيل نجد موظف لكل 851 طالب. كما أن هذا التوزيع يأخذ بعين الاعتبار عدد الساعات المنجزة ومقارنتها مع عدد الساعات المطلوب من أساتذة المؤسسة القيام بها، بالإضافة إلى حاجيات المؤسسات الجديدة. اعتمادا على هاته المعايير، تم اقتراح التوزيع المبين في الجدول رقم 1:

المؤسسة	المناصب الإدارية المحدثة	المناصب التربوية المحدثة	المجموع
رئاسة الجامعة	2	-	2
كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان		3	3
كلية العلوم تطوان	2	5	7
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان	1	2	3
المدرسة العليا للأساتذة مرتيل	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية تطوان	-	2	2
كلية أصول الدين تطوان	-	2	2
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية طنجة	-	3	3
كلية العلوم والتقنيات طنجة	1	3	4
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير طنجة	1	1	2
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية طنجة	-	2	2
كلية الطب والصيدلة طنجة	1	10	11
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة طنجة	1	1	2
الكلية المتعددة التخصصات العرائش	1	2	3
الكلية المتعددة التخصصات القصر الكبير	1	2	3
كلية العلوم والتقنيات الحسيمة	1	3	4
المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية الحسيمة	-	2	2
الكلية المتعددة التخصصات الحسيمة	1	2	3
المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير الحسيمة	1	2	3
المدرسة العليا للتكنولوجيا تطوان	1	4	5
المجموع	16	52	68

الجدول رقم 1: اقتراح توزيع المناصب المالية لسنة 2022

كما أشار السيد الكاتب العام إلى النقطة التي استأثرت باهتمام ندوة رؤساء المؤسسات، والمتعلقة بمعاملة أغلب المؤسسات من خصاص مهول للأطر الإدارية إما نتيجة الإحالة على التقاعد أو نجاح بعض الأطر في مباريات توظيف أستاذ التعليم العالي مساعد، لذا فقد تم اقتراح مراسلة الوزارة الوصية من أجل تحويل بعض المناصب التربوية إلى مناصب إدارية لسد الخصاص الذي تعاني منه المؤسسات الجامعية خصوصا في الأطر الإدارية والتقنية.

[illegible][illegible]

- الإجماع على المعانة من الخصاص المهول لكل من الأطر الإدارية والتقنية والتربوية مع ضرورة المطالبة بإيجاد حل جذري للمشكل؛
- ضرورة احتساب ساعات التأطير التي يقوم بها الأساتذة الباحثين؛
- التساؤل حول غياب المناصب المالية المحولة والتي جاء بها القانون المالي لسنة 2022؛
- يجب على مجلس الجامعة القيام بكل المجهودات حتي تستفيد الجامعة من مناصب أكثر؛
- الإشارة إلى أن عدد المناصب المحولة للجامعة يبقى قليل خصوصا وأنها الجامعة الوحيدة بشمال المملكة؛
- معاناة بعض المؤسسات من نزيف في الموارد البشرية بسبب الإحالة على التقاعد والنجاح في مناصب توظيف الأساتذة الباحثين؛
- الانجاء بعض المؤسسات الجامعية لحل مشكل التأطير إلى الاستعانة بالطلبة الدكاترة؛
- الإشادة بمجهودات السيد رئيس الجامعة وفريقه والتنويه بالترتيب الذي حصلت عليه الجامعة؛
- ضرورة تفعيل الكامل للمنظام الإداري؛
- يجب الأخذ بعين الاعتبار العدالة المجالية في تنزيل استراتيجية الجامعة في ما يخص المسؤولية المجتمعية ؛
- كلية الطب تأتي في الصف الأول للمؤسسات الجامعية من حيث المسؤولية المجتمعية وبالتالي يجب دعمها أكثر؛
- يجب الاهتمام أكثر ببعض المؤسسات الجامعية العريقة ككلية أصول الدين؛
- بالنسبة لكلية أصول الدين هناك خاصية تتعلق بتوفرها على مجموعة من الأساتذة والذين لا يزاولون مهام التدريس ورغم ذلك يحسبون على مواردها البشرية؛
- ما مدى ملائمة التكوينات الجديدة المقترحة للاعتماد على مخرجات المناظرة الجهوية للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار المنعقدة يوم السبت 28 مارس 2022؛
- هناك سوء فهم كبير، حيث أننا نتكلم عن خصاص في الموارد البشرية ورغم ذلك نقترح مسالك جديدة؛
- يجب ألاء أهمية أكبر للتكوين المستمر باعتباره ضرورة مجتمعية؛
- يجب إطلاع أعضاء مجلس الجامعة على جواب الوزارة الوصية في ما يخص تسمية دبلومات التكوين المستمر؛
- كيف للمؤسسات الجامعية أن تقترح هذا العدد الكبير من المسالك في الوقت الذي ننتظر إصلاحا شموليا خلال السنة المقبلة؛
- كيف لمؤسسة جديدة الإحداث أن تأخذ عدد أكبر من المناصب المالية من مؤسسة جامعية قديمة؛
- يجب على أعضاء المجلس أن يدافعوا عن الجامعة وليس عن المؤسسة الجامعية؛
- ما مدى مراعاة المسالك المقترحة للاعتماد لمشروع تطوير الجامعة؛
- الإشارة إلى انخراط جامعتنا في مجموعة من أورش الإصلاح ومنها انخراط المدرسة العليا للأساتذة في المشروع الوطني المتعلق بتكوين أساتذة المستقبل؛

- الإشارة إلى ضرورة تجاوز عدم التكافؤ بين العرض التربوي بسلك الإجازة مع ذلك بسلك الماستر (عدد مسالك الماستر أكبر بكثير من عدد مسالك سلك الإجازة) ؛
 - الإشارة إلى أن طريقة تكوين المختبرات ومراكز البحث العلمي في بعض المؤسسات خلقت حساسية بين الأساتذة الباحثين يجب تجاوزها؛
 - مجلس التدبير يجب عليه إعداد تقارير دورية حول تتبع تنفيذ الميزانية والمناصب المالية التي صادق عليها مجلس الجامعة؛
 - يجب الإسراع بإجراء مباريات التوظيف حتى تستفيد المؤسسات الجامعية من الكفاءات العالية؛
 - التنويه بعمل فريق الجامعة من أجل تحسين صورة هذه الأخيرة لدى الرأي العام الجهوي والوطني؛
 - التنويه بمجهودات جامعة عبد المالك السعدي من أجل تحسين وتنوع العرض التربوي المقدم؛
 - بالإضافة للمسؤولية المجتمعية للجامعة يجب إضافة المسؤولية الأخلاقية للجامعة؛
 - يجب العمل على الاستفادة من الأطر الإدارية والتربوية التي تحال على التقاعد، لما ركمته من خبرات وتخصيص يوم للاحتفال بهم وتكريمهم؛
 - يجب عدم نسيان ضرورة الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأستاذ الباحث؛
 - في إطار تنوع العرض التربوي يجب على المؤسسات الجامعية أن تعمل على اقتراح مسالك للإجازة المهنية التي تستجيب لحاجيات سوق الثغل الجهوي؛
 - يجب إيلاء الأهمية اللازمة من أجل تشجيع المرأة الجامعية لتقلد مهام المسؤولية بالجامعة؛
 - عدد المناصب المخولة للجامعة يبقى ضعيف ولا يساير حاجيات الجامعة وانخراطها في ديناميكية المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
 - بالنسبة للتأطير، يجب مراعاة خصوصية أساتذة كلية الطب والصيدلة الذين يعملون بالكلية وبالمستشفى الجامعي وبالمستشفيات العمومية؛
 - يجب تأسيس عمل أعضاء مجلس الجامعة وتعويضهم على أعمالهم الإضافية؛
 - يجب تحية ما أقدمت عليه الجامعة اتجاه كلية الطب والصيدلة في ما يخص عدد المناصب المالية ؛
 - يجب استكمال تفعيل المنظام الإداري بالمؤسسات الجامعية؛
 - يجب تحديد الآليات التي يعتمد عليها من أجل تحديد التخصصات المطلوبة؛
 - في إطار مبدأ تكافؤ الفرص، يجب العمل على إحداث ولوجيات ومساعد خاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- وفي إطار تفاعله مع ما جاء بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس الجامعة، تدخل السيد رئيس الجامعة لتوضيح بعض النقاط ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- الإشارة إلى أن الدعم المخصص للبحث العلمي هو دعم للبحث ذو جودة؛
- دعم البحث العلمي هو ضرورة وطنية باعتباره قاطرة للتنمية بالجهة وبلادنا ؛
- الإشارة إلى انخراط الجامعة في الرقمنة عبر رقمنة مجموعة من العمليات الإدارية ؛



- استعمال الآليات والعتاد العلمي يجب أن يكون بصفة مشتركة؛
 - ضرورة التوصل بحاجيات المؤسسة الجامعية قبل عقد مجلس التدبير فيما يخص ميزانية الاستثمار؛
 - إعطاء كلية الطب والصيدلة بطنجة هذا العدد من المناصب كان بقرار من مجلس الجامعة؛
 - بالنسبة لعدد المناصب المالية التي حصلت عليها الجامعة وبالرغم من أنها تبقى أقل من حاجياتها إلا أنها وفي ظل الظروف الحالية تبقى لا بأس بها، وتوزيعها ينبغي على نفس المعايير التي تعمل بها مختلف الجامعات المغربية؛
 - كيف لنا كجامعة أن نقترح مسالك جديدة خصوصا الماستر منها ونحن نعرف ضعف التأطير البيداغوجي في ظل العدد المخصص من المناصب المالية؛
 - يجب علينا كأعضاء مجلس الجامعة أن نتواصل مع زملائنا بالمؤسسات من أجل توضيح مجموعة من الأمور؛
 - تخصيص هذا العدد من مناصب المالية لكلية الطب والصيدلة كان قرارا حكيما من مجلس الجامعة في إحدى اجتماعاته السابقة؛
 - عدم الرضى على أن الأستاذ الجامعي يستقبل الطلبة في السيارة؛
 - الإشارة إلى أن الجامعة تعمل جاهدة من أجل الاستجابة لمتطلبات الأساتذة الباحثين ولكن مع ضرورة احترام المساطر القانونية؛
 - يجب على أعضاء مجلس الجامعة تحمل المسؤولية في اتخاذ قرار بعدم اقتراح مسالك جديدة في ظل اصلاح بيداغوجي مرتقب لأن مجلس الجامعة هو من يحدد استراتيجية الجامعة؛
 - بالنسبة للمناصب المخصصة لـ EST سيتم تخصيصها حسب المهام المسطرة لهاته المؤسسة؛
 - يجب تشجيع إحداث المسالك المشتركة بين المؤسسات الجامعية عدم تكرار المسالك بعدة مؤسسات؛
 - بالنسبة لتعويضات مشاركة أعضاء مجلس الجامعة في اجتماعاته واجتماعات لجانه سيتم تحويلها للمؤسسة التي يجب عليها صرف هاته التعويضات وتحويلهم أمر بمهمة على تتكفل رئاسة الجامعة بتعويض أعضاء اللجينات التقنية؛
 - يجب الاستفادة المزدوجة من الطاقات الإدارية والتربوية بشكل مشترك؛
 - عدم توفر كلية العلوم والتقنيات الحسيمة على مقصف هو مشكل قديم ستعمل الجامعة على حله مستقبلا؛
- وفي الأخير وعقب انتهاء مناقشة النقاط المذكورة أعلاه صادق مجلس الجامعة المنعقد يوم الثلاثاء 31 ماي 2022 على مشروع توزيع المناصب المالية لسنة 2022 وفق توزيع الجدول الثاني وعلى مشروع سياسة الجامعة في ما يخص المسؤولية المجتمعية للجامعة ومنظومة حوكمتها.

ورفعت الجلسة على الساعة الثالثة والرابع بعد الزوال.